الحوار الاجتماعي والتنمية السياسية في أعقاب الربيع العربي

أ. د. البسيوني عبد الله جاد البسيوني*
باحث وأكاديمي من مصر

* رئيس قسم علم الاجتماع ـ كلية الآداب ـ جامعة الزقازيق.

مقدمة

ظهر في إطار إدارة العمل منذ نهاية القرن العشرين ما يُسمّى بالحوار الاجتماعي، وهو شكل أساسي وقاعدة مهمة تنص عليها تشريعات العمل الوطنية في معظم الدول، قياساً على ما نصت عليه المواثيق الدولية للعمل بشأن إلزامية تنظيم الحوار الاجتماعي لأطراف الإنتاج الثلاثة: الحكومة، وأصحاب الأعمال، والعمال. وأصبح الحوار الاجتماعي حقاً من الحقوق العمالية، مثله مثل حرية التنظيم النقابي وحرية الإضراب وغيرها من الحقوق العمالية، ونجد أن الحوار الاجتماعي في مجال علاقات العمل ظهر حلاً مهماً وجوهرياً للمشاكل كلّها التي قد تؤدي إلى المظاهرات العمالية أو الإضرابات، بوصفه مرحلة مهمة يتحاور فيها أصحاب الشأن، لعلهم يجدون الحلول المناسبة قبل تفاقم المشكلة والدخول في الإضرابات التي غالباً ما يكون لها جوانب سلبية على سير دولاب العمل والإنتاج.

وقد نظمت العديد من الدول عملية الحوار الاجتماعي في العمل، إذ أُنشئت له مجالس يلتقي فيها شركاء الإنتاج من أصحاب الأعمال، والعمال بتنظيماتهم المختلفة، والحكومة بوصفها المسؤولة عن إدارة العمل داخل المجتمع، ونصّت بعض التشريعات على أن يكون الحوار سنوياً، وأخرى نصت أن يكون نصف أو ربع سنوي، والبعض ينظم الحوار عند الحاجة إليه، وفي بعض الدول تنشأ أمانة سر خاصة بالإشراف على تنظيم جلسات الحوار، ويكون لها مقر دائم تجري فيه جلسات الحوار، التي غالباً ما تكون

من الوزارة المختصة بشأن العمال واتحاد نقابات العمال واتحادات أصحاب الأعمال[1].

(1) Patricia O'Donovon, Social Dialogue: Trends and Issues (in) A. Sivananthiran & C.S. Venkata Rutnam (Editors): Best practices in social dialogue, International labor organization (ILO) & Indian Industrial relations Association (II SA). New Delhi, First published, 2003, pp.25-32.

وقد تحددت **مشكلة هذه الدراسة** في محاولة تعرف علاقة الحوار الاجتماعي بتحقيق التنمية السياسية، وتوحي صياغة المشكلة على هذا النحو بأن الدراسة ستتناول متغيرين رئيسين هما: الحوار الاجتماعي والتنمية السياسية، ولن نقول بأنه في ضوء هذه الصياغة يصبح الحوار الاجتماعي متغيراً مستقلاً، وتصبح التنمية السياسية هي المتغير التابع، وهو ما يعني أن المسألة بمثابة السبب والنتيجة، بشكل آلي، ولكن العلوم الاجتماعية بمناهجها ونظرياتها تؤكد على أن المتغيرات تتداخل وتتفاعل وساعات تتصارع وأخرى تتكامل، ذلك لأن مجال دراستها هو الإنسان بميوله وطباعه واتجاهاته المتغيرة، بين مدٍ وجزر، وأخذٍ ورد.

الجهود المبذولة لتحقيق الحوار الاجتماعي، بيئة مؤاتية للتنمية السياسية، وحال وجود بيئة مواتية للتنمية السياسية، يصبح المجال مهيئاً لنمو الحوار الاجتماعي وتطوره.

وعلى ذلك تخلق الجهود المبذولة لتحقيق الحوار الاجتماعي، بيئة مؤاتية للتنمية السياسية، وحال وجود بيئة مواتية للتنمية السياسية، يصبح المجال مهيئاً لنمو الحوار الاجتماعي وتطوره.

وتنطلق هذه الدراسة من دراسة الحوار الاجتماعي بين أطياف العملية السياسية، أنموذجاً مصغراً يعكس ما يجرى في المجتمع لتحقيق التنمية المستدامة، **فأهمية هذه الدراسة** تعود إلى أنها تتناول موضوعاً يستطيع أن يُثري ويخصب النظرية الاجتماعية، ذلك أن فهم ما يحدث في إطار العلاقات السياسية بين الأطياف يعيننا على فهم ما يحدث على مستوى المجتمع[2]، وأن هذه الدراسات تتيح لنا فرصة لدراسة ظواهر قد يصعب دراستها على مستوى المجتمع دراسة كلية مثل الضبط والامتثال والانحراف والاتصال والحوار الاجتماعي، وأنا أعتقد أن فهم ما يجرى من حوارات اجتماعية بين أطراف وأطياف المجتمع السياسية، يمكن أن يساعدنا مساعدة فعالة على فهم وتفسير ما يجرى في المجتمع، وهو ما يقودنا مرة أخرى للقول بأن رشد وفعالية الحوار الاجتماعي بين الأطياف والأطراف السياسية، يعكسان إلى حد كبير رشد المجتمع وفعاليته، وهو ما ستحاول الدراسة الراهنة أن تستوثق منه.

(2) Scott, R., «Theory of Organization», (in) Farris, R., (ed.) Handbook of Modern Sociology, Ranol McNally, Chicago, 2009, p. 486.

وتزداد أهمية هذه الدراسة وضوحاً إذا ما تصورنا حجم نمو التنظيمات والمنظمات السياسية، الذي شهدته المجتمعات الحديثة، مما أدى إلى ظهور مشكلات تستوجب دراسة وبحوث واقعية، ويكفينا في هذا الصدد الاستشهاد بمشكلتي الحرية والديمقراطية في المنظمات والتنظيمات الحديثة، فالمعروف أن هذه المنظمات تستند بطبيعتها إلى فلسفة محددة قوامها تحقيق أعلى درجات الرشد والعقلانية لتحقيق أعلى مستويات الإنجاز والفعالية والكفاية، إلا أن هذه المنظمات حينما حاولت تحقيق ذلك، ووُجهت بمشاكل وصراعات بين الأطراف المتعددة، ومساومات ومفاوضات، وإضرابات، وإغلاق للمنظمات، فاصطدمت بحرية الأفراد ـ خاصة العمال ـ فاضطرت إلى تكبيلها، ثم اصطدمت بممارسة المبادئ الديمقراطية التي هي حق للأفراد فأفرغتها من مضمونها، وحدت منها، مما أدى في نهاية الأمر إلى ظهور معضلة يتعين مواجهتها إذا ما أردنا التوصل إلى صيغة ملائمة تضمن للمنظمات الرشد والفعالية والكفاية، وتضمن لأطراف وأطياف المجتمع، حريتهم ووجودهم وإنسانيتهم.

وإذا ما تمكنت الدراسة الراهنة من تحقيق ما تكفلت به والتزمت به، فستكون قد قدمت شيئاً جديداً إلى نظرية التنظيم، والحوار الاجتماعي بين أطياف المجتمع، والشركاء أو الفرقاء الاجتماعيين، وإذا ما استطاعت بعد ذلك تقديم تحليل واقعي لملامح الحوار الاجتماعي، فإنها ستكون قد توصلت إلى شواهد أمبريقية تعبر عما يدور في مجتمعات محلية إقليمية عربية تشهد ظروفاً اقتصادية وسياسية وأيديولوجية تختلف عن تلك الظروف التي أسس في ضوئها علماء التنظيم في الغرب وفي الاتحاد الأوروبي، أحكامهم وقضاياهم وتعميماتهم فيما يتصل مباشرة بالحوار الاجتماعي، وهو ما سيتضح في أثناء هذه الدراسة.

وفي ضوء مشكلة الدراسة وأهدافها صيغت مجموعة من الفروض الموجهة للبحث، والتي تحاول الدراسة اختيار مدى صدقها من عدمه، وتحددت في فرضين أساسيين هما: توجد علاقة إيجابية بين وجود الحوار الاجتماعي بين أطياف المجتمع ووجود النظام الديمقراطي في المجتمع، للقانون مزاياه في منح الحد الأدنى من الحقوق للمواطنين، ولكن يبقى الحوار الاجتماعي هو الوسيلة الأكثر فعالية في خلق ثقافة المشاركة وقبول الآخر.

أولاً: مسلمات الحوار الاجتماعي

ومن دراسة موضوع الحوار الاجتماعي يمكن الانطلاق من المسلمات المهمة مثل:

الحوار الاجتماعي هو وسيلة ودية وحرة ومباشرة لتنظيم شروط العمل وظروفه وعلاقاته، بالتوصل إلى اتفاق جماعي أو تعديل اتفاق جماعي، أو الانضمام إلى اتفاق جماعي ويمارس من خلال المناقشات.

أ ـ إن الحوار الاجتماعي هو وسيلة ودية وحرة ومباشرة لتنظيم شروط العمل وظروفه وعلاقاته، بالتوصل إلى اتفاق جماعي أو تعديل اتفاق جماعي، أو الانضمام إلى اتفاق جماعي ويمارس من خلال المناقشات، والحوارات والاتصالات التي تجري بين ممثلي القوى الاجتماعية بما فيهم الدولة، بصورة جماعية وعلى مستويات متعددة ووفقاً للإطار القانوني المنظم له، مهما كان مصدر هذا الإطار، سواءً كان مصدره التشريع أم اتفاق الأطراف المعنية أم العرف.

ب ـ إن الحوار الاجتماعي يتمتع بعدد من الخصائص تميزها من الوسائل الأخرى التي تستعمل في تنظيم شروط التفاهم وظروفه وعلاقاته، فهو وسيلة ودية تتميز من الوسائل القسرية، وهو مباشر ويتميز من الوسائل الودية الأخرى مثل التوفيق والوساطة والتحكيم، وهو جماعي يتميز عن الحوار الفردي، وهو يتميز من حيث نتائجه عن نظام التشاور والتعاون.

ج ـ إن الدولة لها دور مهم في الحوار الاجتماعي فهي تشترك مباشرة في الحوار ويمثلها في الحوار المنظمون الإداريون الذين يتولون إدارة المنشآت التابعة للدولة، وأن لها أثر غير مباشر في الحوار فهي تمثل المجتمع، ومن ثَمَّ يكون لها أثر في الحوار غير مباشر يتمثل في ضرورة مراعاة الأطراف المتحاورة للآثار المختلفة للحوار في المجتمع في حالة نجاحه أو في حالة فشله، وأنها قد تضغط على الأطراف المتحاورة من أجل إنجاح الحوار ولا سيّما في مستوياته العظمى، وأن السياسات التي تتبعها الدول يكون لها تأثير في الموضوعات التي تطرح للحوار، وكذلك في المطالب التي يتقدم بها كل طرف من الأطراف المتحاورة.

إن الدولة لها دور مهم في الحوار الاجتماعي فهي تشترك مباشرة في الحوار ويمثلها في الحوار المنظمون الإداريون الذين يتولون إدارة المنشآت التابعة للدولة.

د ـ وللدولة كذلك أثر منشئ بالنسبة إلى الحوار الاجتماعي، هذا الأثر يكون من الأهمية بمكان للحوار الاجتماعي، إذ يؤدي على ازدهاره وانتشاره وذلك عن طريق الاعتراف بالمنظمات الممثلة للقوى الاجتماعية، وكذلك تحديد الموضوعات التي تطرح للحوار والشروط

الاستعداد يشمل أولاً تحديد الموضوعات التي تطرح للحوار، وأن يتم توفير المعلومات اللازمة للحوار، والسعي للحصول على هذه المعلومات من الجهات كافة،لأن لها أثراً مهماً في إنجاح الحوار الاجتماعي.

التي يجب توافرها فيه، وتنظيم مستوياته وإجراءات استخدام الحوار الاجتماعي، وكذلك تنظيم الوسائل البديلة في حالة فشل الحوار الاجتماعي وتقديم المعلومات اللازمة لأطراف الحوار والاعتراف للأطراف المتحاورة باستخدام المعلومات، مع وضع الضوابط اللازمة في هذا الشأن، ولكن ليس إلى الحد الذي يخرج بهذه الأسلحة عن النطاق الذي تستخدم فيه.

هـ ـ إن الحوار الاجتماعي يتطلب استعداداً جيداً، هذا الاستعداد يجب أن يتم بصورة جيدة، إذ إن الاستعداد الجيد يزيد من فرص نجاح الحوار الاجتماعي، وإن هذا الاستعداد يشمل طرفي الحوار كليهما، وإن هذا الاستعداد يشمل أولاً تحديد الموضوعات التي تطرح للحوار، وأن يتم توفير المعلومات اللازمة للحوار، والسعي للحصول على هذه المعلومات من الجهات كافة،لأن لها أثراً مهماً في إنجاح الحوار الاجتماعي، وكذلك اختيار الفريق المحاور وتصميم الاستراتيجية التي تساعد الفريق على تحقيق الأهداف التي يسعى لها الفريق المحاور بأقل الخسائر الممكنة إن أمكن.

و ـ إن عملية الحوار الاجتماعي تستخدم فيها أساليب وتقنيات تتناسب وطبيعة الحوار الاجتماعي، مثل التركيز على نقاط القوة التي يتمتع بها الطرف المفاوض والابتعاد عن نقاط القوة التي يتمتع بها الطرف الآخر، والتركيز على نقاط الضعف لدى الطرف الآخر واختراق استراتيجية التفاوضية، ومحاولة تحقيق المكاسب والأهداف المطلوبة من هذا الاختراق، وكذلك أسلوب المصالح المشتركة الذي يعبر عن احتياج كل طرف إلى الآخر، وأن أحدها بدون الآخر لا يعني شيئاً، ولا يسير الحوار الاجتماعي في طريق ممهد دائماً، وإنما تواجهه صعوبات متعددة، مثل التمسك بالمواقف دون إبداء المرونة الكافية في أثناء الحوار، وكذلك الممارسات الخاطئة لأحد الأطراف المتحاورة والسعي لإنهاء الحوار بالفشل، غير أنه يمكن التغلب على هذه الصعوبات بإبداء المرونة اللازمة في أثناء الحوار وعدم التمسك بالمواقف والسعي إلى الحفاظ على المصالح المشتركة للأطراف المتحاورة.

لا يسير الحوار الاجتماعي في طريق ممهد دائماً، وإنما تواجهه صعوبات متعددة، مثل التمسك بالمواقف دون إبداء المرونة الكافية في أثناء الحوار، وكذلك الممارسات الخاطئة لأحد الأطراف المتحاورة والسعي لإنهاء الحوار بالفشل.

ز ـ إن فرص نجاح الحوار الاجتماعي تتساوى مع فرص فشلها بصورة عامة، غير أن هذه الفرص أو تلك تتزايد بحسب الوظيفة التي يقوم بها الحوار الاجتماعي، ففرص النجاح تتزايد عندما يجرى الحوار من أجل الانضمام إلى اتفاق عمل جماعي، في حين تتزايد فرص فشله عندما يستخدم من أجل تسوية منازعات واختلافات بين الأطياف[3]، في حين تتعادل فرص نجاحه وفشله عندما يستخدم من أجل تأسيس أو بدء عمل مشترك، بدأت بوادره في الظهور. الأمر الذي يمكن معه القول بصفة عامة إن فرص نجاح الحوار الاجتماعي تتساوى مع فرص فشله، مما يجعل توقع نجاحه يتساوى مع توقع فشله، وكل هذا مرتبط بالعوامل والظروف المحيطة والصعوبات التي تواجهه وإمكانية التغلب عليها[4].

إن فرص نجاح الحوار الاجتماعي تتساوى مع فرص فشله، مما يجعل توقع نجاحه يتساوى مع توقع فشله، وكل هذا مرتبط بالعوامل والظروف المحيطة والصعوبات التي تواجهه وإمكانية التغلب عليها.

(3) وليام سمبسون. «الحوار الاجتماعي والثلاثية: الشروط الأساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية»، أعمال الندوة الإقليمية التي نظمها المكتب الإقليمي للدول العربية التابع لمنظمة العمل الدولية تحت عنوان "تعزيز الثلاثية وتطوير الحوار الاجتماعي في الدول العربية»، المنعقدة في بيروت في الفترة من 24- 26 أكتوبر 2000، ص7.

(4) Booker Magure, The State, Labour and the Politics of Social Dialogue in Zimbabwe 1996-2007: Issues Resolved or Matters Arising? (in) African and Asian Studies 7 (2008),p.19.

ثانياً: الأنموذج التحليلي للحوار الاجتماعي

إن الصورة المثالية لهذا النموذج هي متتالية صدام المصالح حول قضية معينة، ثم آليات حوار وتعميق الفهم المتبادل، ثم النتيجة لذلك الاتفاق على حقيقة مشتركة للمسألة، أو لتحريك المشروع موضوع القضية وتوزيع الأدوار للأطراف المختلفة في إطار المشروع. ويمكن تبسيط وتصنيف ذلك في أربعة محاور أساسية هي:

أ ـ القضية المحورية:

تمثل «القضية المحورية» نقطة البداية الأساسية التي تستدعي وتستنفر وتحرك آليات وعمليات الحوار الاجتماعي، ولا يتعارض ذلك مع حقيقة أن عملية الحوار الاجتماعي قائمة ومستمرة دائماً بآليات الاتصال المختلفة، ولكن عند تبلور قضية محورية معينة، تبدأ عملية الحوار الاجتماعي العام في التكاتف حول هذه القضية، وتنشط آليات التفاعل والاتصال حولها تحديداً، وكذلك تمثل القضية المحورية مهما كان مستواها المفتاح الأساسي لتحريك عمليات الحوار والمشاركة المجتمعية، وتعد بذلك مدخلاً أساسياً لفهمها وتفسيرها أيضاً، فهي التي تتحدد بموجبها الأطراف المعنية[5].

(5) Justine Cassell, Timothy Bickmore, Social Dialogue with Embodied Conveyersational Agents (in) J.C.J. van Kuppevelt et al. (eds.), Advances in Natural Multimodal Dialogue Systems, p.23 (c) 2005 Springer. Printed in the Netherlands.

ويجدر هنا تأكيد أن مسألة «القضية المحورية» أداة تحليل افتراضية تسعى

لتركيز زوايا الرؤية حول بؤرة محددة، حتى يمكن اختزال الواقع المعقد في صورة بسيطة، ذلك أن الواقع يشتمل على العديد من القضايا المحورية المرتبطة رآسياً والتي تندرج من العمومية للتفصيل، أو كقضايا مستقلة مرتبطة أفقياً ولكنها متداخلة ومتفاعلة بدرجات مختلفة.

ب ـ أطراف الحوار الاجتماعي:

يمكن تعريف أطراف الحوار الاجتماعي بأنهم الأفراد أو الجماعات أو المؤسسات (بأنواعها المختلفة) الذين تتأثر مصالحهم (سواء بشكل ملموس ومدرك أو طبقا لرؤيتهم الذاتية) سلباً أو إيجاباً وبشكل مباشر أو غير مباشر بالقضية المحورية وبأي تغير يحدث في وضعيتها ومسارها المستقبلي.

والأفراد أو الجماعات أو المؤسسات التي ترتبط بقضية محورية معينة، والذين يشكلون «أطراف الحوار» لا يمثلون وحدات متجانسة أو متشابهة في طبيعتها أو متساوية في أهميتها النسبية وأدوارها المحتملة، فأطراف الحوار في الواقع يمثلون نوعيات مختلفة، لكل منها خصائص مختلفة تحكم وضعها النسبي في عملية الحوار والمشاركة.

ج ـ بيئة الحوار الاجتماعي:

لا تجرى حركة أطراف الحوار والمشاركة في فراغ، ولكنها تحدث في عدة فضاءات، أكثرها وضوحاً وتحديداً، هو الفضاء المكاني حيث قد ترتبط القضية المحورية بمستوى مكاني معين على المستوى المحلي (القرية أو المدينة)، أو المستوى الإقليمي أو القومي. أو قد تجرى في الحزب أو البرلمان أو خلافه[6].

(6) يوسف إلياس، الدور العام للحوار الاجتماعي في ظل المتغيرات الاقتصادية وسياسات العولمة (في) الندوة القومية حول: تعزيز الحوار الاجتماعي لمواجهة الأخطار الاقتصادية، عمان 20- 22 أكتوبر- تشرين الأول 2008، ص 9.

هذه الفضاءات التي تشكل في مجملها «البيئة الكلية» التي تحدث فيها حركة الأطراف، وأنشطتها المختلفة في سعيها لتحقيق أهدافها وتواصلها الحواري مع الأطراف الأخرى، ليست بيئة سالبة أو محايدة، ولكنها بصورة أو بأخرى، مؤثرة وحاكمة في حركة الأطراف. فحركة المؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني بأنواعها محكومة في حركتها بضوابط ومحددات وعلامات طريق وخطوط حمراء، قد تتمثل في مجموعة القوانين والتشريعات المنظمة لنشاط كل منها وطبيعة علاقته وتواصله مع الأطراف الأخرى، وتشتمل أيضاً على مجموعة القيم والتقاليد الاجتماعية التي يمكن أن تحكم

وتوجه سلوك الأطراف المختلفة في تعاملها مع الأطراف الأخرى.

وأن البيئة الكلية الحاكمة لعمليات الحوار والمشاركة يجب أن تعامل ـ لأغراض التحليل ـ كعنصر منفرد حتى يمكن عمل التشخيص الدقيق، ومحاولة فهم وتفسير «حالة» الحوار في مجتمع ما، أو بالنسبة إلى قضية معينة وطبيعة الأسباب المؤدية لهذه الحالة، وهل هي مرتبطة بكفاءة وفاعلية الأطراف المختلفة، أم ترتبط أيضاً بظروف البيئة الكلية التي قد تحفز أو تعوق عمليات الحوار.

د ـ عمليات الحوار الاجتماعي

ولا ينشأ هذا الحوار من فراغ، وإنما يكون ارتكازاً وامتداداً لعمليات سابقة من الحوار والتواصل المستمر والمواقف والوضعيات الاجتماعية والثقافية والسياسية السابقة، وهذا لا يعني أن الحوار ينشأ نتيجة حركة متزامنة من كل الأطراف، وإنما قد ينشأ بمبادرة طرف واحد أو أكثر. وتستجيب الأطراف الأخرى للمبادرة وتبدأ في عملية الحوار دفاعاً عن مصالحها، سواء لتحجيم التكاليف الواقعة عليها، أو لتعظيم العوائد المتوقعة، وتظل العمليات الحوارية في ديناميكيات مستمرة وحالة عدم اتزان. ولا يعني ذلك بالضرورة أن الاتفاق أو نقطة الاتزان المؤقتة تمثل صيغة أو وضعية مقبولة لكل الأطراف أو نهائية، لأن طبيعة الاتفاق أو وضعيات الأطراف لا تتأتى من عمليات تفاوضية مثالية أو عادلة في أغلب الأحيان، وإنما هي تعكس في النهاية حقائق القوة النسبية للأطراف المختلفة، ومن ثم قوتها التفاوضية، وقدرتها على فرض تصورات وحلول على الأطراف الأخرى ذات القوة النسبية الأقل.

الغاية التلقائية لعملية الحوار هي الوصول لصيغة توازنية تمثل حلاً لتناقض المصالح الذي أفرزته القضية المحورية.

وفي هذا الإطار، فإن الغاية التلقائية لعملية الحوار هي الوصول لصيغة توازنية تمثل حلاً لتناقض المصالح الذي أفرزته القضية المحورية. وينبغي هنا إعادة التأكيد على أطراف الحوار بوصفها «أية جماعة أو مؤسسة تشكل كتلة متجانسة المصالح تجاه قضية محورية مطروحة» سواء كانت هذه الجماعة أو المؤسسة دائمة ومستمرة، أو تشكلت وتكونت بسبب التفافها حول قضية معينة بشكل مؤقت[7].

(7) مصطفى كامل السيد، واقع الحوار والشراكة في مصر في نهاية القرن العشرين، أعمال مؤتمر الحوار والشراكة في الواقع المصري، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1998، ص11.

شروط الحوار الاجتماعي:

ويعكس الحوار التفاعل الحر بين أطراف اجتماعية وسياسية، وحتى يكون مثل هذا الحوار مجدياً، فلا بُدّ من توافر شروط بنيوية لازمة لنجاحه، ومن هذه الشروط، إلا يكون هناك تفاوت هائل بين قدرات أطراف هذا الحوار، وإلا يكون هناك تصور بوجود مثل هذا التفاوت. وهذا الشرط لا يعني لزوم المساواة الكاملة بين أطراف الحوار، وإنما يقتضي قيام نوع من الاعتماد المتبادل فيما بينهم تأسيساً على أن كل منهم بحاجة إلى الآخرين، وأنه يربطهم جميعاً بمصير مشترك، وأن طبيعة هذا المصير المشترك مرتبطة بأعمال كل منهم. وكذلك يجب أن يسود الاعتقاد بين أطراف الحوار بأن وجود كل منهم فيه هو ضرورة، وأن قيمة الحوار وجدواه ترتبط بمشاركتهم جميعا فيه.

ومن الضروري أن يسلم كل طرف بأنه لا يملك الحقيقة الكاملة، وأنه لا يملك كل الحلول الصحيحة، وأن أطراف الحوار الأخرى مثله يملك كل منهم جانباً من الحقيقة، وبعض الحلول الصحيحة. وفي هذا الإطار يمكن تحديد ثلاثة مجموعات من الاشتراطات البنيوية للحوار:

المجموعة الأولى: الاشتراطات الأساسية:

- قبول ورسوخ مبدأ التعددية بوصفها مدخلاً وحيداً لإثراء الفكر وترشيد القرار.
- قبول ورسوخ مبدأ تعددية وتناقض المصالح مقابل فكرة المصلحة الكلية المجتمعية الواحدة التي قد يحتكر طرف واحد تحديدها وتفسيرها.
- وعي الأطراف بوضعيتها تجاه القضية المحورية وأهدافها في هذا الإطار.
- قناعة الأطراف بجدوى الحوار، لا بكونه غرضاً مستقلاً، بل عملية تؤدي في النهاية إلى بلورة الرؤى والجهود وترشيد صناعة القرار، أو الوصول إلى اتفاق تشاركي.
- الاتفاق الحرّ كأساس للحوار، ومن ثمّ، فإن توقيت الحوار وجدول أعمال الحوار، يتولد من تفاوض الأطراف بعضها مع بعض.
- التزام عمليات الحوار بدلاً من الارتباط بنماذج خارجة لا تتلاءم وطبيعة الواقع المحلي.

- ارتباط عمليات الحوار بالقضايا العامة والأولويات الاجتماعية، وإلا أصبحت إهداراً واستنزافاً لطاقات المجتمع.
- توافر حدّ أدنى من الثقة المتبادلة بين أطراف الحوار.

المجموعة الثانية: الاشتراطات البنائية:

وتشتمل هذه المجموعة على العناصر الآتية:

- وضوح القضية المحورية.
- مشاركة وتمثيل أغلب الأطراف المعنية بالقضية المحورية.
- توافر المعلومات عن القضية المحورية، والشفافية بالنسبة إلى الأطراف وأهدافها وأدوارها.
- توازن القوى النسبية للأطراف.
- وجود الأطر القانونية والمؤسسية المتاحة أو المحفزة أو المنظمة لعمليات وآليات الحوار.

المجموعة الثالثة: متطلبات الحوار الفعال:

ويمكن أن تضم قائمة موسعة من العناصر من أمثلتها:

- أن يكون تمثيل الأطراف في عملية الحوار تعبيراً حقيقياً عن كتلة هذا الطرف، وأن يتميز هذا التمثيل بكفاءة تمكنه من المشاركة الفعالة في عمليات الحوار والتفاوض.
- مؤسسية ونظامية الحوار مقابل لا نظامية وشخصانية الحوار.
- تمكين الأطراف المهمشة من المشاركة بفعالية، ودعمها لتحقيق ذلك.

ثالثاً: نحو بيئة اجتماعية محفزة للحوار الاجتماعي ومسوغة لنجاحه:

إنّ مجتمعاتنا العربية ـ في أعقاب الربيع العربي ـ في حالة أزمة حوارية، فإن لم نتجاوز هذه الأزمة سوف تؤثر سلباً في التنمية السياسية، ومن هنا سنخصص هذه الفقرة للإجابة عن السؤال الذي يطرح نفسه تلقائياً بعد هذه المناقشات وهو: كيف يمكن تنمية الحوار الاجتماعي كقضية محورية حياتية بل جعلها أسلوب حياة As a way of life؟

بصياغة أخرى، ما هي «الأطراف الفاعلة» التي يستهدف الإسهام في تحديد اتجاه حركتها وعملها، وبالطبيعة وبالضرورة، فإن كل الأطراف المجتمعية المختلفة يمكن أن تعد أطرافاً فاعلة، أو ذات أدوار في عملية التغيير أو التنمية المستهدفة للحوار، وبالضرورة أيضاً، قد تتباين الأهمية والأوزان النسبية لهذه الأدوار، طبقاً لمسئوليات الأطراف المختلفة. فلا جدال في أن مؤسسات الدولة والحكومة، يمكن أن توسم بالدور الأساسي والجوهري مقابل الأطراف الشعبية والأهلية أو حتى الحزبية الأخرى.. وكذلك قد يكون للأطراف ذات الطبيعة المؤسسية المنظمة أدواراً محتملة، وعليها تطلعات وتوقعات كبيرة، مقابل التوقعات الأقل من الأطراف المجتمعية اللامؤسسية أو الأدنى تنظيماً[8].

(8) Jorge Artoro Chaves. «Economic Democracy, Social Dialogue, and Ethical Analysis: theory and practice». (in) Journal of Business Ethics, 39, (2000), p.153.

وقبل تناول محاور العمل فإننا سنتطرق إلى الرؤية، ويمكن القول إن هناك جملة من الملاحظات والمبادئ الأساسية، تشكل في مجملها «الرؤية» نحو ما يجب عمله، ويمكن إيجاز هذه الملاحظات الأساسية بما يأتي:

أ ـ أن «المسألة» أو «القضية» المستهدفة في الأساس، وبناء على تحليل الظاهرة وأبعادها المختلفة، هي مسألة استحداث تغيير ثقافي قيمي، يستهدف تأصيل منظومة متكاملة من القيم الفردية والاجتماعية والمؤسسية تتشابك جميعها وتترابط مؤدية في النهاية وبتدرج، لتحقيق مجتمع الحوار، وأن هذا التغيير الثقافي القيمي هو الأساس المنطقي والموضوعي لأية تغيرات إجرائية مرتبطة ومتوازية من الإصلاحات السياسية والقانونية والاقتصادية.. إلخ، ثم إن هذه الإصلاحات ستفرغ من مضمونها الأساسي لو انفصلت عن عملية التغيير الثقافي المستهدفة. ومن ثم تصبح مسألة التغيير الثقافي، برغم عموميتها وشموليتها وصعوبتها، محوراً أساسياً في صياغة الإجراءات والإصلاحات المطلوبة[9].

(9) يشار في هذا الصدد إلى مؤلف حديث نسبياً عن ممارسات جيدة للحوار الاجتماعي في مجتمعات مختلفة صادر عن منظمة العمل الدولية، لمزيد من التفصيل يمكن الرجوع إلى المصدر الآتي:
A. Sivananthiran & C.S. Venkata Rittman (Editors): Best practices in social dialogue. First published, 2003. India.

ب ـ إن درجة الحوار «دالة مباشرة» في درجة الانتماء الاجتماعي، بمعنى أنه إذا ارتفعت درجة الانتماء الاجتماعي للأفراد والجماعات والمؤسسات، فإنه بالضرورة ترتفع حيوية وفاعلية الحوار، وهو ما يستوجب تعزيز الانتماء الاجتماعي المفتقد، بصياغة عقد اجتماعي جديد، وكذلك مسألة صياغة مشروع حضاري قومي يعبر عن الحد الأدنى من الاتفاق بين القوى

المختلفة، وكذلك تقليل حدة التفاوت الطبقي المتسارعة في الزيادة، فضلاً عن الأولويات الثقافية المختلفة مثل تعزيز ثقافة قبول الآخر(10).

(10) Brian Bercusson, Democratic Legitimacy and European Labor Law, 28 Industry Legal Journal, 153, (1999).p.163

ج ـ أن التغيير المطلوب «طويل الأجل» يحدث بتأثيرات تراكمية بطيئة في معدلها، ولكن تكاملها النوعي الأفقي، وتراكماتها الرأسية عبر الزمن، لا تلبث أن تسارع على المدى المتوسط من «معدل التغيير» إلى معدلات أكثر سرعة، ولا يعوق قبول هذا الافتراض (التغيرات التراكمية طويلة الأجل) إمكانية تحقيق طفرات علاجية مؤثرة، عن طريق تدخلات سريعة مقصودة ومستهدفة في قطاعات مختارة ذات أولوية.

د ـ وبرغم «الأزمة» يمثل اتجاه التطور المتوقع لدرجة الحوار اتجاهاً تصاعدياً، نتيجة للعديد من المؤثرات الداخلية والخارجية (السماوات المفتوحة، ثورة الاتصالات، وغيرهما)، ومن ثم فإن المطلوب هو التحفيز لزيادة درجة الصعود وكذلك سرعته.

أما فيما يتصل بالبيئة الاجتماعية المحفزة والمسوغة لنجاح الحوار الاجتماعي فإن المناقشة المستفيضة لمسألة الأولويات، تخلص في النهاية إلى أن جميع محاور العمل بأنواعها تشكل جميعها أولوية لا يمكن تجنبها مؤقتاً، وأن أيّة حركة أو عمل يجب أن يتكامل ويتوازن بداخله جميع أو أغلب المحاور، لتعظيم العائد النهائي من حجم الحركة والعمل المتاح، ويمكن تحديدها في ثلاثة محاور رئيسة، هي:

أ ـ بناء الوعي وإدارة التغيير الثقافي:

ترتبط المكونات الأساسية للمحور الأول، بالآليات الأساسية التي تسهم في تشكيل ثقافة وفكر أفراد المجتمع، وأهمها على وجه التحديد آليتي التعليم والإعلام، مع الوضع في الاعتبار التطورات الاجتماعية والثقافية في المجتمع، والتي أدت لانكماش الدور الإيجابي لآلية التعليم، مقابل الطغيان الكاسح لآلية الإعلام بأنواعه وأدواته المختلفة(11).

(11) Georges Minet. «Some aspects of social dialogue from an ILO stand point» (in) Expert Group meeting on economic and social councils 24 -25 July 2008, p.4.

من هذا المنطلق، فإن تطوير العملية التعليمية وتطوير الرسالة الإعلامية، لكي يسهم كلاهما بشكل أكثر إيجابية وفعالية في بناء الوعي الفردي والجماعي بمسألة الحوار. استهدافاً في النهاية لتغيرات قيمية وسلوكية وتراكم فكري على المدى الطويل، وكذلك مزيد من الدمج الاجتماعي وبناء

الانتماء، يصبحان معاً أهم مكونين أساسيين في هذا المحور، يُزاد عليهما مكون ثالث، هو محور الأمية التي ستسهم في تحقيق الدمج الاجتماعي لشريحة اجتماعية مهمشة جزئياً مع بقية أجزاء المجتمع، ذلك أن تطوير العملية التعليمية وبما يسمح بزرع وتنمية وتأصيل قيم الحوار يمكن أن يسهم في استحداث تغييرات إيجابية ملموسة في ثقافة المجتمع كلّه، وأن التركيز على المؤسسات التعليمية، بمستوياتها المختلفة، لا يعني إغفال الدور الجوهري لمؤسسات اجتماعية وثقافية أخرى مثل مؤسسة الأسرة أو دور العبادة أو النادي... إلخ.

ب ـ إصلاح مناخ الممارسة وتهيئته:

يشتمل هذا المحور على مدى شديد الاتساع من أنواع الحركة والعمل المختلفة، التي تستهدف تحقيق إصلاحات إجرائية مختلفة، تسهم في تحسين مناخ ممارسة عمليات الحوار والمشاركة المجتمعية في مستوياتها المختلفة، ولاسيّما ذات الطبيعة المؤسسية المنتظمة.

ويمكن التركيز هنا على كل من الإصلاح القانوني، وتنقيح وتعديل القوانين القائمة لكي تصبح أكثر إسهاماً في حفز تحقيق وتفعيل عمليات الحوار، وكذلك إتاحة المعلومات للأطراف الاجتماعية المختلفة، وتأثيرها الإيجابي الفعال على تدعيم مناخ ممارسة الحوار، ذلك أن أي جهد ـ يمكن أن يسهم في دعم توليد وتنظيم استرجاع ونشر وتبادل المعلومات في المجالات أو القطاعات المختلفة ـ يحقق زيادة مباشرة في تحقيق التغيير المستهدف.

ج ـ التطبيق والتجريب والعمل المباشر على المستوى المحلي والجزئي لبناء نماذج ناجحة للحوار:

وفي هذا الإطار يصبح الهدف العام لتحقيق ذلك، هو محاولة الوصول لفعالية أعلى للحكم الجيد، التي تتكامل فيها أدوار الأطراف المحلية المختلفة، وفي إطار رفع مستوى الانتماء والدمج الاجتماعي، فإن تحسين نوعية الحياة للقطاعات الاجتماعية المهمشة يشكل أولوية أساسية، وداخل هذا الإطار.

وأن المحاور الثلاثة السابقة لا تشكل الممكن كلّه، بل بعضه، وتشكل أيضاً إطاراً عاماً أو استراتيجية عامة للعمل وليس برنامجاً للعمل وأنها تمثل أجندة

محدودة لنخبة النشطاء والراغبين في الحركة والعمل (مؤسسات وأفراد) وليس برنامج عمل شامل للأطراف كلّهم[12].

ثالثاً: التوجهات المستقبلية للحوار الاجتماعي في الدول العربية:

إن توفير مقتضيات الحوار الاجتماعي الفعال، سوف يقتضي إجراء تعديلات جوهرية في هياكل النظام السياسي والاقتصادي تسمح بمزيد من المشاركة وتتيح قدراً أكبر من القدرة على التعبير عن الرأي، وتوفير الحماية لممثلي القوى الاجتماعية، والتخلي كلية عن احتكار الدولة لبعض القوى والهيئات.

وأن من أهم التوجهات المستقبلية للحوار الاجتماعي بعد عملية (خلق) شركاء اجتماعيين أقوياء ومستقلين، وتوفير مقتضيات الحوار لهم، يجب أن يكون إقامة هياكل مؤسسية لهذا الحوار، وفي هذا الإطار نؤكد على عدة مسائل أساسية هي:

الأولى: أن الهياكل يجب أن تقام بشكل أساسي بقرارات حكومية، وأن تنظم اختصاصاتها وإجراءات عملها بالتشريع، وأكثر الصيغ ملائمة لتحقيق ما تقدم في الدول العربية هي تأسيس مجلس قومي للحوار الاجتماعي.

الثانية: أن تكون دائرة نشاط الحوار بشكل رئيس على المستوى الوطني، ذلك أن الواقع الاقتصادي والاجتماعي في الدول العربية يفرض الأخذ بهذا الاختيار، وهذا يعني التوجه في الحوار نحو (المركزية).

الثالثة: أن الموضوعات التي تكون موضع حوار الشركاء الاجتماعيين يجب ألا تقتصر على القضايا المتعلقة بالعلاقات السياسية.

الرابعة: أن قبول الحوار والدخول فيه يجب أن يتقرر بصيغة الإلزام، بحيث يدخل الشركاء الاجتماعيون فيه في حالات معينة أو في مواعيد محددة، وأن النتائج التي يتوصل إليها يجب أن تكون ملزمة للأطراف كلهم.

أن هدف الحوار الاجتماعي يجب أن يتضمن توزيع تكاليف وأعباء مرحلة التحول توزيعاً عادلاً على الشركاء الاجتماعيين، وضمان إنجاز متطلباتها بأقل تكلفة اجتماعية.

الخامسة: أن هدف الحوار الاجتماعي يجب أن يتضمن توزيع تكاليف وأعباء مرحلة التحول توزيعاً عادلاً على

(12) Robert Tchobanian, "France:from conflict to social dialogue?", pp.115-152, (in) Joel Rogers and Wolfgang Streak (Editor): Works Councils: Consultation, Representation, and Cooperation in industrial Relations. University of Chicago Press, 1995. Available at: http.// www.nber.org/books/roge95-1.

الشركاء الاجتماعيين، وضمان إنجاز متطلباتها بأقل تكلفة اجتماعية.

ويبقى أخيرا أن نشير إلى أن الحوار الاجتماعي على المستوى الوطني لم يعد يملك مقومات الاستقلال التام عن المؤثرات الخارجية المرتبطة بظاهرة العلاقات الدولية والنظام الدولي وعولمة الاقتصاد، وهيمنة الشركات متعددة الجنسية.

وأن هذا التحليل للواقع الراهن الذي تعيشه جميع دول العالم، والنامية منها بوجه خاص، ومنها الدول العربية، يؤدي إلى استنتاج أن الحوار الاجتماعي، على المستوى الوطني، لا يمكن أن يتحرر من الآثار السلبية للظواهر، مما قد يقتضي الخروج بهذا الحوار عن الحدود الوطنية في مراحل لاحقة من أجل الحد من هذه الآثار، وعلى المستوى الإقليمي العربي، ذلك أن هذه المسألة قد تكون أحد الخيارات المستقبلية للحوار.

التوصيات:

1 ـ فرض الجزاء الذي يتناسب مع ممارسات ممثلي القوى لعدم تقديمهم المعلومات اللازمة الضرورية لنجاح الحوار الاجتماعي.

2 ـ ضرورة الاهتمام توفير بالتدريب وثقافة الحوار وكيفية بناء الاستراتيجية التحاورية التي تساعد على تحقيق الأهداف التي تسعى لها أي مجموعة أو جهة.

3 ـ تحديد إجراءات الحوار وتنظيمها يؤدي إلى خفض عدد المنازعات، مما يرتب فوائد عديدة للأطراف المتعددة والمجتمع عامة.